منظورات نقديّة للاشتراك الدّلاليّ ونظريّاته

(راستيه – ستيفنس – ريمر)

د. صابر الحباشة
أبو ظبي. الإمارات

تاريخ الاستلام: 15/ 03/ 2017م

تاريخ القـــبول: 20/ 04/ 2017م

الملخص:

ظهـرت في السنـوات الأخـيرة دراسات نقديـة تتعلـق بمسألـة الاشتراك الـدلالي؛ واشتملـت تلـك الـدراسات علـى مراجعة الحـدّ والتعريف، والمفهـوم، والتوصيف، بل امتـدت المراجعة النقديـة؛ فشملت التـساؤل عـن ضرورة الحاجة إلى نظرية لـلاشتراك الدلالي. ونهتمّ في هذه الورقة بعـرض بعض الأفكار التـي طرحتهـا مـاري ستيفنـس (Marie Steffens) ونيك ريمـر (Nick Riemer)وفرانـسوا راستييه (François Rastier) (وغيرهم) ممّن صاغ نظرة نقدية لمسائل الاشتراك الدلالي تنظيرًا وإجراءً.

وقد اختلفت المنطلقات النظرية والإجراءات العملية التي صدرت عنها تلك القراءات النقدية، ونعرض في هذه الورقة محاولات وضع تعريف جديد للاشتراك الدلالي (ماري ستيفنس) وقراءة تطرح شكوكًا بنائية في مسألـة وجـود الاشتراك الدلالي أصلًا (فرانسوا راستييه) وقـراءة نقدية للتصوّر التركيبي للاشتراك الـدلاليّ (نيـك ريمر). ولئن تنوّعـت هذه القراءات، فإنها تدلّـل جميعها على أهمّيّـة اعتماد وجهات نظر نقديّة لكلّ جانب من جوانب مسألة الاشتراك الدلالي.

الكلمات المفاتيح:

الاشتراك الدلالي – المقاربة العرفانية – الدلالة الطرازية – النمذجة– التجريد المعجمي– الاشتراك اللفظي

Critical insights into polysemy and its theories

(Rastier, Steffens, Reimer)

Saber Habacha
habacha@gmail.com

Abstract:

In recent years, criticalstudies related to polysemy have emerged. These studies included a critical reviewof notions such as definition, concept and description. This review also raised the question regarding the need for a theory of polysemy.

In this paper we seek to highlight some of the ideas put forward by Marie Steffens, Nick Reimer and François Rastier among others who shaped a critical view of issues related to polysemy in theory and practice.

Theoretical convictions have come to differ from practical procedures that induced those critical readings. We aim, through this paper, to present attempts to redefine polysemy (Marie Steffens), a reading about structural doubts putting into question the very existence of polysemy (François Rastier) as well as a critical interpretation of polysemy's syntactical conception (Nick Reimer). Diverse as they are, all these readings underscore the importance of critically considering all facets of polysemy.

Key words:

polysemy – cognitive approach – prototypical semantics – modelization – lexicalabstraction – homonymy

تمهيد

تُعدّ ظاهرة الاشتراك الدّلاليّ (polysémie/ polysemy) من الظّواهر التي ما تزال تمثّل مجالا خصبا للتّنظير والتّطبيق والمراجعة والنّقد.

وقد حاولنا في رسالة الدّكتوراه (الحباشة، 2015أ) أن نعمّق النّظر في دراسات هذه الظّاهرة التي ركّزت على جوانبها المعجميّة والعرفانيّة، عن طريق رصد نماذج من معالجات الاشتراك الدّلاليّ في عيّنات ممثّلة من الدّراسات العربيّة والغربيّة. وانتهينا فيها إلى اتخاذ موقف عقلانيّ في معالجة الاشتراك الدلاليّ تأسَّيْنا فيه بقول أنّا فيارزبيكاه: «لا ينبغي أن تتم المصادرة على الاشتراك الدلاليّ بيسر، بل يجب أن يتم تسويغه دائما في نواحي اللّغة الدّاخليّة، كما أن رفض الاشتراك الدلاليّ بأسلوب دغمائيّ وما قبليّ، هو أمر غير مقبول تماما كالمصادرة عليه دون تسويغ»[1].

وتعود أحدث المراجع المعتمدة في تلك الأطروحة إلى سنة 2010، تاريخ إيداعها للمناقشة التي تمّت في 18 فبراير 2012. لذلك تُعدّ هذه الورقة استئنافا للنّظر في بعض الجوانب النّقديّة المتعلّقة بتعريف الاشتراك الدّلاليّ ومعالجته، بالرّجوع إلى بعض المراجع الحديثة التي تناولت هذه المسائل خلال السّنوات الخمس الأخيرة. وتنحو هذه المراجع منحى إعادة النّظر في المقاربة العرفانيّة لظاهرة الاشتراك الدّلاليّ، عبر رسم حدود تلك المقاربة وإفراز وجهات نظر نقديّة لها.

ولئن كنّا سنقتصر في عرض هذه القراءات الجديدة لظاهرة الاشتراك الدّلاليّ على نماذج قليلة ومتفاوتة، فإنّها -مع ذلك- تتضافر لتشكّل منظورات متقاطعة تلتقي بالأساس عند نقد المقاربة العرفانيّة لتلك الظّاهرة.

ماري ستيفنس: نحو تعريف جديد للاشتراك الدّلاليّ

ذهبت ماري ستيفنس إلى التساؤل عن حدّ الاشتراك الدلالي وسعت «نحو [وضع] تعريف جديد» له[2]، مُشيرةً إلى أنّ تطوير كاديوونيمو (Cadiot et Nemo) فكرة وجود معنى واحد لكلّ كلمة انطلاقًا من خصائص المرجع الجوهرية يهدف أيضًا إلى هيكلة عامّة لدلالية المشتركات الدلالية. ويفرق كاديوونيمو بين الخصائص الجوهرية (propriétés intrinsèques) [نرمز لها لاحقًا بـ خ ج] وهي خصائص المرجع، وبين الخصائص الخارجية (propriétés extrinsèques) [نرمز لها لاحقًا بخ خ] بوصفها «العلاقة التي نربطها مع [الشيء]»[3]. هذه العلاقة، سواء أكانت «نشطة» أم كانت «سلبية» هي «الشكل المخصوص الذي يتخذه الاحتكاك بالشيء» (المرجع نفسه). ويتخذ كاديوونيمو مثال كلمة ليل التي تدلّ على ظاهرة طبيعية (خ ج)، ولكنها قد تدلّ على الوقت الذي ننام فيه (خ خ)، حتى في فنلندة حيث لا يوجد ليل حقيقي طوال أشهُر عدّة.

ويبين كاديوونيمو أنّ السمات الدلالية التي

(1) Anna Wierzbicka, Lexicography and Conceptual Analysis, p11.

(2) Marie Steffens, Qu'est-ce que la polysémie? Versune nouvelle définition de la polysémie, p159-169. http://www.lli.ulaval.ca/fileadmin/llt/fichiers/recherche/revue_LL/numero_special_2011/LLSP2011_159_169.pdf

(3) Cadiot et Nemo,1997,p24.

يحملها التطوّر التقليدي للمعنى المرجعيّ لوصف دلاليّات الوحدات اللسانية هي خصائص جوهرية (خ ج)، في حين أنّ الخصائص الخارجية (خ خ) ينبغي أن تكون في «جوهر وصف معاني الكلمات»[1]، لأنّ «الخصائص الخارجية للاسم هي التي توضّح مجمل استعمالاته [...]، والخصائص الخارجية التي تجتمع في اسم هي المسؤولة عن استخداماته المعجَّمة وكذلك عن استخداماته غير المعجَّمة»[2]. وعلى هذا التصوّر للمعنى ترتكز الفكرة التي مفادها أن «الدلالة اللسانية لا يمكن إدراكها إلّا عبر دراسة تنوُّع الاستعمالات ولا يمكن إدراكها بطريقة أخرى»[3]. ويجيب كاديوونيمو بأنّ علم الدلالة يتعلّق أساسًا بقضية الخصائص الخارجيّة لا بقضيّة الخصائص الجوهريّة: فالخصائص الخارجيّة تسمح بتبيُّن كلّ استعمال ممكن للكلمة، بما في ذلك الاستعمالات الظّرفيّة الخالصة وغير المتواضع عليها. من ذلك أنّ «الذي يجب الاهتمام به» هي خصائص خارجية للزّبون؛ فيمكننا أن نُطلق اسم الزّبون على كلّ شخص علينا الاهتمام به، بما في ذلك ضحيّة القنّاص[4]، وكذلك يمكننا أن نسمّيَ صندوقًا كلّ ما يستجيب للتّعريف الوظيفيّ لـ س يحتوي ص لإنتاج/لتوفير ز، حيث س تدلّ على محلّ الصّندوق»[5].

فكاديوونيمو يُصادران على وجود معنى عامّ لكلّ كلمة، يُتبيَّنُ في جميع استعمالاتها، ويختصّ بخدمة تسمية الأشياء. من ذلك، بحسب نيمو، فإنّ فهم استخدامات طاولة «يعود انطلاقًا من

(1) Ibid, p26.
(2) Ibid, p28.
(3) Nemo, 2003, p91.
(4) Cadiot et Nemo,1997, p28-29.
(5) Cadiot1994 في ورد Kleiber1999, p42.

مؤشّرات [تشفِّرُها هذه الكلمة] (وفي سياق الحال، هي خصيصة خارجيّة مركّزة على، مجهَّزة بـ) يجب تحديد مجموعة المواضيع المُدخلة في الخصيصة الخارجيّة (طبيعة ما هو معروض، غايته شكل العرض، إلخ.) وكذلك تأويل سياقيّ لتنظيم نفسه»[6].

هذه الرؤية ليست أحادية الدلالة إلا في الظاهر؛ ذلك أنه لا يوجد خصيصة خارجية فرعية لكل كلمة، فالخصائص الخارجية تخضع لـ«تغييرات»[7]؛ فالدّلالة بوصفها خصيصة خارجيّة إن هي إلّا القاسم المشترك الأدنى بين المعاني التي تأخذها الكلمة في السّياق. وهذا لا يُقصي إمكان استعمال مصطلح الاشتراك الدّلاليّ.

مناقشة

إنّ لنظريتيْ الأعمال الخطاطيّة ووصف المعنى بواسطة الخصائص المرجعيّة الخارجيّة الفضل في دراسة معنى الكلمات في علاقة مباشرة باستعمالاتها. فهما تمكّنان من تفسير إمكان استعمال الكلمة نفسها للدّلالة على مراجع أحيانًا تكون شديدة التّنوّع وتواجه الرّبط بين معاني الكلمات المشتركة دلاليًّا بشكل عامّ.

ومع ذلك فهما تُثيران الأسئلة نفسها؛ إذ تسمح هاتان النظريّتان بادئ ذي بدء بالتنبّؤ بكلّ استعمالات الكلمة، حتى تلك التي لم تَجْرِ بالفعل. وكذلك فإنّ تعريف كاديو لكلمة صندوق (boîte) يستهدف تبيُّن «صناديق» مختلفة ممكنة: صندوق (مصنع، معهد، إلخ.) علبة السّرعة،

(6) Nemo2003, 99.
(7) Cadiotet Nemo1997, p32.

ملهى، صندوق البريد، إلـخ»[1] ويلاحظ كلاايبار مـع ذلك أنّ «كلمة محفظة أو حقيبة مدرسية التي تستجيـب للتّعريـف الخطاطـيّ للصّناديـق الذي وضعه كاديـو، لا ندعوهما صندوقًـا»[2]. ويمكننا أن نلاحـظ الملاحظة نفسها في مـا يتعلّق بتعريف نيمو لكلمة طاولـة (table). فإذا كنّا نستطيع أن نستعمل كلمة لوحة[3] الدّولاب أو الخزانة؛ للدلالة على الجزء المستوي الذي نضع عليه الأشياء، فإنه لا يجوز على سبيل المثال تسمية الجزء العلويّ من التّلفـاز طاولـةً على الرّغم من أنـه من الممكن أن نضع عليه أشياء عديدة[4].

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ المشترك الدّلالي قد يتحوّل، عبر الزّمـن، إلى مشترك لفظيّ، متى أضحـت العلاقات بين معانيه غير مُدرَكة من قِبل المتكلمـين[5]. ويضيفـون أنّ وحـدة مـا غامضة/ مُبهمـة (vague)، قد تصبح مشتركـة اشتراكًا دلاليًّـا إذا اتّـسع معناها عبر إجرائهـا الإبداعيّ والمتكرّر في سياقات مختلفة تمام الاختلاف[6].

نظريّـة الأشكال الخطاطيّـة، كنظريّـة الخصائـص الخارجيّـة لا تُعنـى دائمًـا بـكل الاستعمالات الفعليّة للكلمة. هكذا لا نرى جيّدًا أيّ

(1) Cadiot1994 في ورد Kleiber1999, p42.

(2) Kleiber1999, p48.

(3) لا يمكن ترجمة (table) في هذا السياق بـ«طاولة»، بل بـ«لوح».

(4) يُشار إلى أنّ مثال التلفاز هذا ينطبق على الشّكل التّقليديّ له لا على الشّكل المتطوّر وفق نظام شاشة العرض البلّوري السائل (LCD) أو نظام الصّمّام الثّنائيّ الباعث للضّوء (LED)، إذ يكون التّلفاز في هذين النّظامين غير سميك.

(5) Frank Brisard, Gert Van Rillaeret Sandra Dominiek (2001) Processing Polysemous, Homonymous, and Vague Adjectives, Cuyckens et Zawada (dir.), Polysemy in Cognitive Linguistics, Selected papers from the Fifth International Cognitive Linguistics Conference, Amsterdam, John Benjamins Publishing Co, p263.

(6) انظر كذلك:
Adrienne Lehrer (2003) Polysemy in derivationnal affixes, Nerlich et al. (dir.), Polysemy: flexible patterns in mind and language, p219-232.

استعمال من استعمالات كلمة (raison) [= حُجّة/ عقْـل...]، يمكن للشّكل الخطاطـيّ الذي اقترحه بيتوتـي[7] أن يفـسّره حقًّـا. ففيمـا يتعلّق بوصف معنى (boîte) بواسطـة الخصائص الخارجيّة، يلاحـظ كلاايبار أنّ تعبـير (boîte crânienne) [= الجمجمـة] إذا دلّ علـى الدمـاغ، تعبـيرٌ يستجيب بشكل أقلّ للضّرورة الوظيفيّة للإنتاج أو للجهاز المُصادر عليه في الجزء الثّاني من تعريف كاديو[8].

الرسم (1)

الاشتراك اللّفظيّ	الاشتراك الدّلاليّ	الإبهام/ الغموض	أحاديّة الدّلالة
تعدّد المعنى وغياب الرابط بين الدّلالات الخاصّة	تعدّد المعنى والاسترسال بين الدّلالات	أحاديّة المعنى وغموض الدّلالة وعدم دقّتها	المعنى واحد والدلالة دقيقة

فرانـسوا راستييـه: هـل ثمّـة اشتراك دلاليّ؟: شكوك بنائيّة

أمّا فرانـسوا راستييه، فقد تـساءل عن وجود الاشتراك الـدّلاليّ أصلًا، مستعـرضًا ارتيابه في المسألـة[9]. وقـد أشار إلى أنّ مـشكل الاشتراك الـدّلاليّ المـوضوع خـارج السّياق، قد ظـلّ مُقضًّا ومـن دون حلّ. بل ظلّ في جزء كبير منه أمرًا فنّيًّا يتداولـه اللّسانيّون [دون غيرهم]. إنّنا لا نرى أنّ المفـرداتِ بذاتها مشترَكةٌ دلاليًّا في السّياق: بل إنّ

(7) AkwaDoumbeBetote, (2002) Les emplois du mot raison, entre singularité et régularité, pp54-62.

(8) Kleiber, 1999, p48.

(9) François Rastier, La polysémieexiste-t-elle? quelquesdoute - constructifs, Etudes Romanes de BRNO.

المسارات التأويليّة هي المتعدّدة. لمّا كان محتوى كلّ ورود نتيجة مسار وكذلك إعادته، ومسارات كثيرة تمّ وصْفُها بأنّها مشروعة ببساطة، فإنّ المفردة تصبح متعدّدة الدّلالات[1].

وانطلق راستييه من ملاحظة مفادُها أنّ الاشتراك الدّلاليّ ظلّ إلى أمد بعيد في علم الدّلالة واللّسانيات الحاسوبيّة الظّاهرة الأكثر دراسةً، أو الأكثر نقاشًا. بل إنّ الاشتراك الدّلاليّ أضحى معيارًا محدِّدًا للألسن ذاتها[2]. ويرى راستييه أنّه يستحقّ مع ذلك أن يُصاغ صياغة إشكاليّةً؛ إذ يرى أن بعض الأحكام المسبقة تعقّد المسألة بلا طائل. وقد تتبدّد تلك الأحكام المسبقة، دون شكّ، إن تمّ استكشاف تعدّد معاني الاستعمالات بواسطة الوسائل الفنّيّة الجديدة التي توفّرها لسانيّاتُ المدوّنة.

ويعود راستييه إلى الطّرح الإغريقي لقضيّة الاشتراك الدّلاليّ مستعرضًا تناوُل أرسطو للمسألة من زاوية أنطولوجية؛ «إذ يُقال الكائن بمعانٍ كثيرة»[3]. ويرى أنّ أرسطو يفرّق بين الأصوات التي تختلف من لسان إلى آخر وبين المفاهيم التي تعبّر عنها تلك الأصوات، هذه المفاهيم هي نفسها بالنّسبة إلى الجميع على اختلاف ألسنتهم. ويرى راستييه أنّ التّيّار العرفانيّ المتشدّد، وصيغًا مختلفةً من التّيّار المرجعيّ ما تزال متمسّكة بذلك التصوّر. وقد استعادت الميتافيزيقا الكلاسيكيّة الثّنائيّة التي تفصل اللّغة عن الفكر، بل ازدادت حدّةً مع المذهب الديكارتيّ. وقد حالت هذه الثّنائيّة بيننا وبين فهم ثنائيّة الدّالّ والمدلول. وفي استمرار للتّقليد الأرسطيّ الذي أعاد أغدن وريتشاردز، وكذلك لاينز صياغته، تمّت المماثلة بين التّقابُلَيْن: فالمدلول ظلّ مماثلًا للفكر، والدالّ ظلّ مماثلًا للّغة، إنْ في فلسفة اللّغة وفلسفة الفكر أو في البحوث العرفانيّة. هكذا حافظت الثّنائية على استقلال اللّغة عن الفكر؛ إذ نعتقد أنّ دليلًا واحدًا يمكن أن تكون له معان كثيرة (اشتراك دلاليّ) وأنّ مفهومًا يمكن أن تكون له تعبيرات كثيرة (ترادُف).

ولئن مثّل الاشتراك الدّلاليّ والتّرادُف مصدري التباس وإبهام، فإنّنا نسعى إلى تقليص التّنافر القائم على الاشتراك الدلاليّ أو الترادُف؛ للوصول إلى حقيقة متوافقة والسّماح للّغة بقول الحقيقة. ولمّا كانت اللّغة الكاملة تخلو من الاشتراك الدّلاليّ ومن الترادُف، فإنّ اللغات الصّورية مُنسَّقةٌ بطريقة تحيّدُها. ويحاول اللّسانيّون – لأنّهم يعدُّون التّرادف والاشتراك الدلاليّ في العادة عيوبًا في اللّغات – تقليصَ التّرادف إلى وحدة مرجعيّة وتحديدَ الاشتراك الدّلاليّ بإيجاد أصلٍ معنويٍّ، مدلولِ قوّةٍ أو نموذجٍ تندرجُ ضمنه مختلف الاستعمالات. ويخلص راستييه إلى أنّ ما يُزعَم من عيوب أو فوائد لهاتين «الظّاهرتيْن» اللّغويّتين، إنّما هي أوهام؛ لأنّها تنبني على فكرة تبسيطيّة مُفادُها أنّ اللّغة أداةٌ.

ويُبيّنُ راستييه أنّ المقتضيات التي أسّست

(1) Ibid.

(2) يذكر راستييه أنّ هذا الموضوع متواتر في اللّسانيّات العرفانيّة. فللبرهنة على أنّ الألسُنَ الحاليّةَ جميعَها تعود إلى أصل واحد، يستدلّ برنار فكتوري بأنّ «كلّ معاجم العالم [...] لها خصائص الاشتراك الدّلاليّ [...] والتّرادف» (على طريق فرضيّة اللّغة الأمّ، جريدة لو موند، 17/08/2005، ص16).

(3) François Rastier, Lapolysémieexiste-t-elle? quelquesdoute - constructifs.

لمشكلة الاشتراك الدّلاليّ سابقةٌ لتَشَكُّل اللّسانيّات علمًا. فمنذ همبولدت ثمّ دي سوسير اختفت ثنائيّة الفكر/اللّغة في ثنائيّ الدّالّ والمدلول، ولقد أصبح التّرابطُ بين مستويي اللّغة متينًا بحيث حُلَّ أو بالأحرى انحلّ مشكل كلّ من الاشتراك الدّلاليّ والتّرادُف. ومثلما أنّه لا توجد مترادفات متطابقة، فإنّ مشكل الاشتراك الدّلاليّ ينحلّ بتكاثُر المشتركات اللّفظيّة: فالدّليل السّوسّيريّ يقرن بين دالّ ومدلول يقبلان التّحديد، لكنّ كلّ تغيير في أحدهما يجعل الدّليل دليلًا آخر.

إنّ وجاهة الاشتراك الدّلاليّ، بحسب راستييه، مستمَدّة من استمرار لسانيّات الدّليل التي تتأسّس على تصوُّرٍ مشترك للّغة بوصفها جداولَ تسميات. ولقد كانت فلسفة اللّغة ذات التّقليد المدرسيّ تفضّل دائمًا مستوى الكلمة والقضيّة على حساب المستوى النّصّيّ. وإلى يومنا هذا يُختزَل علم الدّلالة اللّسانيّ أساسًا في علم دلالة معجميّ، يمتدّ ليشمل المورفيمات النّحويّة.

على كلّ حال، فإنّ الكلمة المعزولة هي نتاج عمليّة إزالةٍ عن السّياق، ولا وجود لها اختباريًّا. فالعودة إلى سياقها تعني العودة إلى شروط إفادتها دلاليًّا، أي شروط تأويلها بوصفها دليلًا. وبعبارة أخرى، فإنّ ورودًا مّا لا يُعَدُّ من المشترك الدّلاليّ إلّا إذا حدّدناه بقطعه عن سياقه، وباختصار، إذا تخلّينا عن فهمه، على النّحو الذي سنراه فيما يتعلّق بالمعالجات الآليّة. فالاشتراك الدّلاليّ يفقد منزلته الغامضة إذا اعترفنا أنّ علم الدّلالة المعجميّ يُحدّده علم الدّلالة النّصّيّ، حيث الاشتراك الدّلاليّ لا يزيد عن كونه مجالًا للتّطبيق.

ويشير راستييه إلى أنّ تأمُّل الاشتراك الدّلاليّ يرتكز في العادة على عَجْمَم لنشر قراءاته، مع اعتبار المدلول نقطة انطلاق تفرض نفسها بشكل بديهيّ: من قبيل معالجة كايزر (1987) لكتاب (livre) وفكتوري (1997) لكبير (grand) وكاديوفيزاتّي (2001) لصندوق (boîte)، إلخ. ويعلّق راستييه بأنّ نتائج هذه البحوث تظلّ غير مُجدية، في معظم الأحيان، لأنّ هذه التّنويعات من الدّلالات، معروضة انطلاقًا من أمثلة مصنوعة، ولا ترتكز على مدوّنة، ولا تسمح بصياغة الاستعمالات الحقيقيّة صياغةً إشكاليّةً.

إنّ المقاربة الدّالّيّة (sémasiologique)، التي تنطلق من دالّ إلى المدلولات التي تتعلّق به، تطرح صعوبات يعسُر تجاوزُها: فالدّلالات المرتبطة بدالٍّ واحدٍ ليست بينها عناصر مشتركة بالضّرورة، وفي هذه الحال نكون بإزاء اشتراك لفظيّ؛ أمّا عندما تكون بين تلك الدلالات عناصرُ مشتركة، فإنّنا نكون بإزاء اشتراك دلاليّ. إنّها لا تلتقي في السّياقات نفسها، وليس لها التّاريخ ذاته، ولا تنتمي، عمومًا إلى المستوى اللّغويّ نفسه، إلخ. ويُوقع تعريف بعضها ببعض في طرق مسدودة، على النّحو الذي حصل لكنتش (Kintsch، 1991) عندما حاول أن يعرّف كلمة (bank) بمعنى ضفّة النهر، بالكلمة نفسها التي تدلّ على معنى المصرف، وكذلك بالنسبة إلى لانغاكير (1986) عندما حاول نقل دلالات مختلفة لكلمة (ring) من معنى (حلَبة الملاكمة) إلى معنى (الحلْيَة التي تُلبس في الأنف)، بتعلّة أنها جميعًا تدلّ على أشياء دائرية – باستثناء حلبة الملاكمة.

وفي سبيل هيكلة قائمة الدّلالات السّياقيّة، يسعى المنهج الدّالّيّ غالبًا إلى الحفاظ على الفكرة الميتافيزيقية المسبقة التي مُفادُها أنّ كل كلمة لها معنى أساسيّ، طبيعيّ أو عامّ، تُشتقّ سائر المعاني منه. إنّ مفهوم «الدّلالة الطّرازية» يسم حصيلة هذا التّقليد، ويُعطي الأولويّة للنّظام المرجعيّ لافتراض شيء طرازيّ يقدّمه مفهوم طرازيّ. وعبر هذه الأولويّة يُعرّف المنهج الدّالّيّ الكلمات بالأشياء ويحتفظ بالوهم العتيق القائل بأنّ اللّسان إن هو إلّا جداولُ من التّسميات. فالقاموس، بوصفه جنسًا ممكنًا تاريخيًّا، يصبح حقيقة عقليّة ونموذجًا لغويًّا. والحال أنّ القاموسيّة بما هي اختصاص تطبيقيّ، لا يمكنها أن تكون منوالًا نظريًّا للمعجميّة، إذ يظلّ هدفها متمثّلًا في وصف عمل المعجم في السّياق لا في إنتاج أدوات للتّفكير. فالاتّكاء على القواميس، يعني إدامة الأفكار الدّالّيّة المسبقة التي تجسّدها، والتي أضحت بمنزلة التّفكير السّليم الذي لا يمكن تجاوُزه.

أمّا إذا نظرنا إلى شروط الاشتراك الدّلاليّ الفلسفيّة، بدا لنا الاشتراك الدّلاليّ نتاجًا ثلاثيًّا:

(أ) نتاج لسانيّات الدّليل التي تهتمّ بالدّليل المعزول دون طرح مشكل تفريده (discrétisation)؛

(ب) نتاج وجهة نظر موضوعيّة، تقدّم الدّالّ على أنّه معطى بديهيّ؛

(جـ) نتاج ميتافيزيقا ثنائيّة تفصل اللّغة عن الفكر، مثلما تفصل المادّة عن العقل.

إنّ المقتضيات التي تتضمّن إشكاليّة الاشتراك الدّلاليّ تتأتّى هكذا، عبر مسالك متنوّعة، من تقليد الأنطولوجيا الغربية. (أ) فالكلمة المعزولة مفضَّلة؛ لأنّ المعجم يؤمِّن انغراس اللّغة المرجعيّ. (ب) الكون الثّابت يتناقض مع الكائنات المتغيّرة. فاختزال الاشتراك الدّلاليّ يعني العُروج إلى الكون، مستقَرّ القوّة ومصدرها. (انظر مدلول القوّة عند غيّوم). (ج) تريد النّظريّة التّجريبيّة للمعرفة أن يفرض الدّالّ نفسه لا أن يُفرَّدَ ولا أن يُعرف بأنّه كذلك.

ومع ذلك، فإنّ مشكل الاشتراك الدّلاليّ يُطرح بشكل آخر بالنسبة إلى:

(أ) لسانيات النّصّ التي تعرّف الدّليل بوصفه مقطعًا أدنى، ومنطقة محلّيّة؛

(ب) وجهة النّظر التّأويليّة التي تعترف بالدّليل بوصفه لحظة مثبَّتة في مسار تأويليّ، ثباتًا يُنشئ بالمقابل الدّالّ والمدلول، والذي يجب أن نعدّه حصيلةً لا نقطة انطلاق لهذا المسار؛

(جـ) وجهة النظر غير الثّنائيّة، التي تعترف بثنائيّة المحتوى والتعبير من دون أن تُقابل بينهما: فالأدلّة، وبشكل أعمّ المواضيع الثّقافيّة، هي مزيج من المحسوس والمعقول، يظلّ غير مُتصوَّر بالنسبة إلى ميتافيزيقا لم تزل «تفرّق بين الأفكار» مثلما آخذ به أرسطو أفلاطون.

لقد أكّد فكتوري (1997: 56) عدم إمكان التّمييز بوضوح بين الاشتراك اللّفظيّ والاشتراك الدّلاليّ. وهذا الرّأي يعزّز وجهة نظر راستييه

القائلـةَ إنّ كلّ ورود هو لفظ فريد (هاباكس)[1]. فدلالـة كلّ وحدة لا تتحدّد إلّا عبر سياقها، وتتنوّع بتنوّعه. إننا بإزاء مثال دي سوسّير: «أيّها السادة، أيّها السّادة!»[2] (1972: 152) فلا نعدّ الوروديْن متطابقيْن. فإذا اختزلنا نـشاط الوصف اللّسانيّ للتّصنيف والنّمذجـة، فإنّنا سنُهمل من دون شكّ الاختلافات بين حـالات الـورود؛ وإذا اعتبرنا أنّ اللّسانيّـات، مثل أيّ علم من علـوم الثّقافة، تتابع مهمّة التّخصيـص، فإنّ الاختلافـات بين حالات الورود وحدهـا هي التي تسمح لنا بتحديد دلالتها بشكل جيّد.

إنّ المقاربـة الدّالّيّـة لا يمكنهـا الاستغناء عن تحديـد الوحـدات التـي تخـضع للتّنويـع القائم علـى الاشتراك الـدّلاليّ. ونقـف علـى مثـال واضح عنـد فكتـوري الـذي لاحـظ الاشتراك الـدّلاليّ في (grand) بـين (grand vin)[خمر جيّـدة] أو (grand homme) [رجـل هُمـام] أو (grand père)[جَـدّ][3]. فـ(grand) في (grand vin) مُفـردة، ولكنّهـا ليـست كذلك في (grand homme)، وهي أبعد ما تكون عن ذلك في (grand père) فهـي جزء لا يتجزّأ من الكلمة كلّها (ولذلك في اللّغة العربيّة مثلًا، يُترجم بكلمة واحدة هي «جَدّ»).

فـأن تَردَ (grand) مرّة دالًّا لمُفردة، وترد دالًّا لمورفيم مرّة أخـرى، فإنّ ذلك من شأنه أن يسمح بإدخال التمييز بـين اشتراك المورفيمات الدّلاليّ واشتراك المُفـردات الدّلاليّ. والـضرب الأوّل من الاشتراك أقـلّ خضوعًا للدّرس[4]؛ لأنّ القواميس هي جـداول بقائمات من المفردات. يجب أن نميّز مجـدَّدًا بوضوح بين (أ) معجم المورفيمات (الذي ينتمـي إلى اللّـسان)، ولا يُطـرح مـشكل الإحالة بالنسبة إليـه، لأنّ دلالتها لا تتحـدّد خارج تحليل سيمـي بواسطـة سياقـات مُتحكَّـم فيهـا؛ و(ب) معجـم المفـردات، وهـي تشكيـلات في الخطـاب تسمـح لسانيّـاتُ المدوَّنـة بتحديـد معانيها بشكل أفـضل، وتحدّدها السياقـات التفضيلية بمقتضى ظواهر الانتشار الدّلاليّ.

إنّ مفهـوم الاشتراك الـدّلاليّ الـذي يُعـدُّ إشكاليًّـا علـى المستوى المعجميّ، قـد أصبح عبثيًّا في المستويـات الأعلـى وقـد أمكـن لفرانـك نفـو (Franck Neveu, 2006) دحض افتراض وجود اشتراك دلاليّ نـصّيّ، ومـن بـاب أوْلى اشتراك لفظيّ نصّيّ.

تقليديًّـا، ارتكـزت المعالجات الآليّـة للّغة على فلسفـة اللّغة التـي أنشأتهـا الوضعيـة المنطقية، واعتـبرت معنى النّـصوص مُخزَّنًـا في الكلمات. بسبب عدم أخذ التأويل بعين الاعتبار، اصطدموا بحـشود من الالتباسات. وقـد وضع فكتوري هذا الإقرار على حـق؛ إذ في المعالجة الآلية للنصوص «تـؤدّي كلّيّة حضور الاشتراك الدّلاليّ إلى انفجار

(1) هاباكس أو هاباكسليغومينون (hapaxlegomenon) يعني كلمة لم ترد إلّا مرة واحدة في الأدب. وهذا مصطلح أحدثه جون تراب (John Trapp) سنة 1654، انطلاقًا من اللغة الإغريقية (hápax/ ἅπαξ λεγόμενον) (legómenon)؛ أي «(يقول) مرّة واحدة». ومثاله في اللّغة العربية كلمة (الصّمد) التي لم ترد في القرآن الكريم إلّا مرّة واحدة.

(2) فإعادة العبارة ليست من ناحية التحليل اللّسانيّ البنيويّ (لا التّحليل النّحوي التّقليديّ، الذي يعدّ تكرار العبارة توكيدًا لفظيًّا) لا تعني إعادة مبنى بقدر ما هي إنشاء معنى جديد. فإعادة التّلفّظ ليست تكرارًا غُفلًا.

(3) يُشير راستييه إلى أنّ المطّة (-) بين (grand)و(père) التي تدلّ على المركّب المزجيّ أو النّحت، غير موجودة في النّصّ الذي ينقله عن فكتوري.

(4) من الإشارات إلى ذلك، على سبيل المثال: «عدّ المكوّنات المعجمية في اللسان ميدانًا مفضّلا للاشتراك الدلاليّ». انظر أطروحة صابر الحباشة، المشترك الدّلاليّ في اللّغة العربيّة: مقاربة عرفانيّة معجميّة.

مركّب يعطّل تحليل أيّ جملة على قدر معيّن من التّركيب»[1]. وهذه الحُجّة ترتكز على أفكار مسبقة رائجة في علم المعلومات، حيث تتقلّص مسألة التأويل عمومًا إلى مسألة دلالة صريحة في علم التوصيف. إنّ العجز التأويليّ للأنظمة المستخدمة يقود بلا ريب إلى «انفجار» في الاشتراك الدّلاليّ. فهل نقول عن دليل إنه أصبح من المشترك الدّلاليّ ما إن نعجز عن فهْمه؟ السنافر، وهي شخصيات شهيرة في سلسلة رسوم متحرّكة تلفزيونية، تُنكر هذا الافتراض يوميًّا. وعلى الرغم من أن هذه الشخصيات الخيالية لا تتوافر إلا على عجمم سنافر، فإنها مع ذلك تُفهم فهمًا تامًّا، ولا يجد جمهورها، على الرغم من حداثة أسنانهم، صعوبات تُذكر في فهمها. إذ يكفي وجود القرائن التأويلية التي يسمح بها السياق والحبكة والصيغ الشكلية (من قبيل: بابا سنفور يُسنفرني!). ومن دون أن تؤرّق السنافر هذا الاشتراك الدّلاليّ المُطلق يبدو السنافر عادةً سوسّيريين أكثر من بعض المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات ومن كثير من علماء الدلالة.

إجمالًا، فإن نظريات الاشتراك الدلالي للمعاني السياقية التي طورها راستييه تُهمل واقع أنّ الكلمات هي أصلًا وحدات «من الخطاب» وأن وحدات «اللسان» هي المورفيمات. إنها لا تُدرك الإبداعيّة الدّلاليّة، لأنها تسعى إلى اختزال التنوّع الداخلي (الخطاب، الأجناس) للّسان أكثر من وصفه عند إنشاء الكلام. إن تلك النظريات تتأسس على التفضيل الذي يُسند إلى الهويّات على حساب الاختلافات (دون أن ننتهي إلى أنّ الأمر يتعلّق بالاشتراك اللّفظيّ)، وتحدّد التنوّعات بواسطة العلاقات بين النمط والورود، أو بين النماذج والأمثلة: فالاستعمالات تُعدّ متغيّرات غير أساسيّة للمعاني المفهومة وليس في وسعنا أن نُعنى بالتجديدات التي تحملها.

وانتهى راستييه إلى أهمية تحويل الاشتراك الدلالي إلى مشكل تجريبي. ومن أجل ذلك رأى أهمية أخذ منظورين تكميليين بعين الاعتبار، مستغربًا عدم إدراجهما في المناقشات التي تدور حول الاشتراك الدلالي: التجريبية النفسية اللسانية ولسانيات المدوّنة.

(أ) علم النفس اللساني ضد الحدس: في العادة يسوّغ اللسانيون وجود الاشتراك الدلالي بحدس السمات الدلالية المشتركة. وعلى الرغم من التقدير الذي يحظى به الحدس، فإنّ الإدراك الحدسي للسمات المشتركة لا يبدو لنا وجيهًا: فإذا كانت كلمة (plateau) خارج السياق تعني الهضبة، وتعني الطبق، وتعني صحن الحاكي، فإن ذلك لا يمنع من أن تلتقيَ هذه المعاني السياقية المتنوعة في خطابات وفي أجناس وسياقات، لا شيء يجمع بينها. فانتماؤها الحدسي، أو المعرفي – إن شئنا – يظلّ ضئيلًا وعرَضيًّا، من وجهة نظر اللسانيات. وفي اللسانيات النفسية، نلاحظ أن معالجة وحدة من الاشتراك الدلالي في

(1) يضرب فكتوري (1997: 47) مثال الجملة الآتية:
Ildéfendait avec une grande assurance cet article alorsqu'iln'avaitparcouru que les grandeslignes qui compos-aient son chapeau.
فالمكوّنات المعجميّة الرئيسيّة التي تتكوّن منها الجملة جميعها من المشترك الدّلاليّ: فـ (défendre) يعني (يمنع، يُدافع، إلخ)؛ و(parcourir) يعني (أنهى مشوارًا، فحَص سريعًا، إلخ.)؛ و(composer) يعني (يتكوّن من، ولّد، إلخ.)؛ و(assurance) يعني (ضمان، ثقة بالنفس، إلخ.)؛ و(article) يعني (بضاعة، نصّ، كلمة، إلخ.)؛ و(ligne) يعني (خطّ، مسار، خيط، إلخ.)؛ و(chapeau) يعني (غطاء رأس، قائد، إلخ.).

سيـاق جملة غير غامضة لا يتطلب وقتًا أطول من الوقت الذي تتطلّبه وحدة أحادية الدّلالة. وبعبارة أخرى، تتحقّق القراءة من الانتظارات التأويليـة والمعـاني السياقيـة التـي لم يسبق للسياق تفعيلها، لا تتأتى تلك القراءة ببساطة مـن مجرّد الوعـي بالأمر. ثمـة ههنا ظاهرة أعم يقدّمها إقرار التشاكُل: المُثيرات المنتظرة تُدرك اختياريًّا. ومن ثم فإن الوحدات القائمة على الاشتراك الـدلالي (بمعناها الأعم، بما في ذلـك المشتركات اللّفظيـة) تُعالَج في وقت تثبيت بـصري وبمعرفة أطـول عندما ينشِّط السيـاق في الوقـت نفـسه معنيـين سياقيـين أو مشتركيْن لفظيـين. (انظر ديبواوسبرنجر كارول، 1988). فمـا ينبغـي الاحتفـاظ بـه بوصفـه مُفيدًا من وجهة نظـر نفسية لسانية ليس الاشتراك الدلالي (وهو ظاهرة متصلة بالمعجم) بل هو المُلتبس، وهو ظاهرة نصّيّة،

(ب) لاحـظ بنفنيـست، متابعًـا دي سوسير، أنّ «ما نسمّيه اشتراكًا دلاليًّا إن هو إلّا الإجماليّ المؤسَّس، إن جاز لنـا القول، للقيم النصّيّة، المرتبطـة بتوقيت معيّن، القـادرة باستمرار علـى الإثراء أو الاضمحـلال، وإجمالًا، دون دوام ودون قيمة ثابتة» (1974: 227). كثيرًا ما يُقـال إن الاشتراك الدلالي في اللغة ليس سوى تطبيع الإبداعية الدلالية في الخطاب، مصدر التنويعـات الأكثر أهمّية ممّا تجعلنا القواميس نفترضه.

(جـ) إنّ الدليـل يجـسّد تأويلًا ويفـترض مسارًا محكومًا في المقام الأوّل بالخطاب والجنس.

إن نظـام اللسان ليس نفـسه في كل خطاب. فالمعجـم ولا سيمـا الكلمـات لا تنتمـي إلى اللسان، لأن الكلمات والعبارات هي تشكيلات مـن «الكلام». فـالاشتراك الدلالي لن يبرز بوصفـه مـشكلًا مـن اللسانيـات المعجمية، ولكنـه مسألة من اللسانيـات النصية، ممّا يستدعـي إعادة تعريف الدليل الذي يتطابق مـع الإشكاليـة النصّيـة. ويمكننـا تطويـر تعريـف علائقـي خالـص ومن ثـم سياقي للدليـل: علـى مستـوى الـدّالّ، يُعـدُّ الدليل اللساني مقطعًا بين بياضيْن، إذا تعلّق الأمر بسلسلـة مـن الخصائص؛ وهـو مقطع بين وقوفـيْن أو علامتـيْ ترقيـم، إذا تعلّق الأمر بالجُملـة المسجوعة. وقـد يُحيل المقطع على متعلقـات ممتـدّة، كأن يكـون ذلـك، علـى سبيـل المثال، عـبر قواعد تـشاكُل صوتي أو تـشاكُل دلالي أو بمطابقـة المورفيمـات. إن إعـادة تعريف الدليل بوصفـه مرورًا (انظر راستييـه 2011، الفـصل 2، الفقـرة 4.4) يسمـح بالعنايـة بـالاشتراك الـدلالي عبر سلسلة مـن التحويلات السياقيـة والنصية وبين النصية، لإحـكام نقلها إلى الخطابات والحقـول الأجناسية والأجناس، من منظور ليس لازمانيًّـا (achronique)، بل هو أزليّ (panchronique)، حيـث لا يؤثر استقرار «المعـاني السياقيـة» في استقـرار المراجـع المفـترض، ولكنه يؤثر في ظواهـر المُحافظة الزمنية. فمسألـة الاشتراك الدلالي تُطرح بوصفهـا مشكلـة تجديـد دلالي، أو إحداث دلالي (néosémie).

فالتغييرات المدروسة دلاليةٌ بالأساس، ولمّا لم يكن للدليل أيّ محتوى جوهري دائم بشكل مُسبق، فإنّ تلك التغييرات يتمّ تخصيصها بوصف تطوُّر زُمَر المتعلقات السياقية. إنّ مشكل الهوية ينحلّ: بوصفها شكلًا دلاليًّا أو عنصر شكل دلاليّ، أو مدلولًا معجميًّا إن هو إلّا فترة في سلسلة من التحوّلات.

ويكمن خلف هذا النقاش تصوُّران للمعرفة: (أ) التصوّر المُوحِّد والمُنمِّط، الثابت بالضرورة والتزامني في مبدئه، يسعى إلى إحصاء الدلالات والمعاني السياقية والاستعمالات وتصنيفها لإيجاد أسباب ومقاييس للتمييز على سبيل المثال بين المعاني السياقية التي تُعدُّ هامشية، والمعاني السياقية المركزية، النموذجية. (ب) التصوُّر المُخصِّص يسعى ببساطة إلى مقابلة كل حالات الورود دون العمل على ربطها بنمط قار، لا تُعدّ سوى تشكّلات متفرّعة عنه؛ وهذا التصوّر الدينامي والزماني يرى أنه لا يوجد في اللسان سوى الاختلافات، على الرغم من أن الدليل لا يتكوّن إلّا ممّا يُخصّصه في النصوص. وإذا ظل مفهوم المعنى السياقي مُفيدًا، فإنه سيعاد تعريفه بشكل احتماليّ: فالمعنى السياقي الذي يتمّ تفضيله بشكل آليّ في خطاب أو جنس أو قل عند مؤلف، إنّما يكون ويظلّ كذلك، ما لم يأت السياق بخلاف ذلك.

نيك ريمر: قراءة نقدية للتصوّر التركيبي للاشتراك الدّلالي

اتجه نيك ريمر نحو قراءة نقدية للتصور التركيبي للاشتراك الدلالي[1] مُنطلقًا من الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP)، ومشيرًا إلى ما فتحته مسألة العلاقات بين القيمة الدلالية للعبارة، وسلوكها النحويّ من نقاشات على الدوام في اللسانيات، وهي القاعدة التي لم تشذّ عنها اللسانيات الحديثة. فمن جهة، دافع تشومسكي عن هيمنة التحليل التركيبي على التحليل الدلالي، مؤكّدًا أنه «كلّما تعمّق الوصف التركيبيّ، طرح أسئلةً دلاليةً ظاهريًّا»[2]، ومن جهة أخرى رأى توليديون أحدث مثل لفين (Levin) وبنكر (Pinker) أن «الخصائص التركيبية للجمل ترتبط في جانب كبير منها بدلالات رؤوسها المعجمية»[3]. وعلّق ريمر بالقول إن هاتين الرؤيتين وإن اختلفتا، سواء بجعل التركيب متحكماً في الدلالة أو بجعل الدلالة المعجمية متحكّمة في تركيب الجملة، فإن المهمّ أنه توجد بين الجانبين الدلالي والتركيبي تبعيةٌ ما. وهذه التبعية يتم استعمالها بوصفها مدخلًا للنمذجة الدلالية، لا سيما في ما يتعلق بتحليل الاشتراك الدلالي. ويتمثل الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP)، بحسب ريمر، في أن الوحدة اللسانية تبدو مشتركة اشتراكًا دلاليًّا، عندما يكون كل معنى من معانيها التي نزعم أنها مختلفة مرتبطًا بإمكان تركيبي مختلف، سواء عبر الصيغة أو التكاملية أو البناء. فالشكل يمتلك معاني مشتركة بقدر ما يمثل إمكانات مختلفة في التركيب. وبعبارة أخرى فإنه يمكن لنا أن نحدد معاني مشتركة مختلفة لشكل معجمي عبر فحص إمكاناتها التركيبية[4].

(1) Nick Riemer, La conception syntaxique de la polysémie: une critique, Revue de l'Associationfrançaise de linguistique cognitive.

(2) Noam Chomsky, Current issues in linguistic theory, p51.

(3) Riemer, Ibid.

(4) Ibid.

إن هـذا الدليـل التركيبـيّ علـى الاشتراك الـدلاليّ (PSP)، يُستخـدم مبـدأً في الغالـب في النمذجـة اللسانيـة؛ إذ كثـيرًا ما نفـترض أن تنويعـات الـشكل النحـوي يجـب أن تصاحبهـا اختلافات في المعنى. وهذا ما يدافع عنه، غولدبرغ (Goldberg 2006: 95)، علـى سبيـل المثـال، حيـث يدل «مبدأ انعـدام الـترادف» أنه «في حال تمايُـز تركيبين علـى الصعيد التركيبـي، فإنهما متمايزان على الصعيد الدلالي/التداولي كذلك»، أو كذلـك كلارك (Clark, 1987) الـذي يعدّ «كل اختلاف في الـشكل يترجم اختلافًـا في الدلالة». ويمكـن ذكـر بولنجـر (Bolinger, 1968)) أيضًا وهوفـاف ولفـين (Hovav& Levin, 1998) والنحو الوصفي لدكسون (Dixon, 1991) وعلم الدلالـة التـصوّري لجاكنـدوف (Jackendoff, 1996) وكذلـك مقاربـات أخرى كثـيرة بوصفها كلهـا تـضع مبـدأ كمبـدأ الدليـل التركيبـيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP)، موضع التنفيذ.

وقبـل فحـص مبـدأ الدليـل التركيبـيّ علـى الاشتراك الـدلاليّ (PSP)، ينبغـي النظـر في مقاربتـين مغلوطتـين التـي يمكـن أن نطرحهمـا على النحـو الآتي: مواصفـات حدسية للاشتراك الـدلالي؛ إذ يرى بعـض الباحثين أنـه يمكننا حل مشكلة الاشتراك الـدلالي ببساطة عبر الاحتكام إلى حدوس المتكلمين باللغة لغةً أُمًّا. وعندما تكون اللغـة التـي يدرسهـا الباحث هي لغتـه الأم، فإنه يقدّر أنه يحق له أن يطرح افتراضات نظرية تتعلق بتلك اللغة. لذلك غالبًا ما نجد تأكيدات بحسبها، تُؤكد اعتبارات الباحـث الحدسية بعض التحاليل الدلاليـة للكلمـة. من هذا المنظـور، لا حاجة على الإطلاق لمعيـار مثل مبـدأ الدليـل التركيبيّ على الاشتراك الـدلاليّ (PSP)، الأمـر الـذي يجعل مـن غـير المفيد عرض مـا ننوي عـرضه. وجوابًا على هذا الاعـتراض، يُجيب ريمـر باختصار أنه صحيح أن الحدوس الدلالية تشكّل معطيات مهمة في التحليـل اللـساني. إذ باستعمال تلك المعطيات الحدسية نبـاشر مشكلـة للوهلـة الأولى، ونشرع في بلورة تحليل نظـري، وإن الحدوس عن التوافق أو عـدم التوافـق الدلاليين للعبـارات تظل مفيدة طوال البحث. ومع ذلك، فليس للمتكلمين باللسان لغةً أُمًّا حُدُوس نظرية؛ إن الحدوس الوحيدة التي يتوافرون عليها هـي حدوس تتعلق بالأصناف قبل النظريـة. فالمتكلـم بالإنجليزية لغـةً أُمًّا يمكن له بطريقـة حدسية أن يقف علـى غموض في الجملة الآتية: the exam paper was hard

ويمكن له أن يعرض الغموض في شكل قراءتين مختلفتين: الأولى:

«the exam paper was firm to the touch»

والثانية:

«the exam paper was difficult»

ولكـن ذلـك لا علاقـة لـه بمسألـة الاشتراك الـدلالي الحـاصل لصفـة (hard). فقـد يكـون (hard) مشتركًا دلاليًّا، وقد يكون أحاديّ الدلالة؛ فحـدوس المتكلم الأصلي هي الحـدوس نفسها في الحالتين كلتيهما. فبالرجوع إلى اعتبارات نظرية فحـسب، يمكننـا الحـسم. وبالنسبـة إلى هـذا

الـضرب مـن الاعتبارات لا توجد حـدوس. وليس علماء الدلالة ملزمين بأن تعكس تحاليلهم النظرية آراءَ المتكلمين في عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليهـا كلمة مـن الكلمات. ولا يتوافـر متكلم اللغة الأمّ علـى مفهوم دقيق للدلالة المنفصلة؛ ومن ثم، فليـس في وارد اتخاذ قرار في شأن أحادية الدلالة أو الاشتراك الـدلالي. والأمـر ذاتـه ينطبق على علمـاء الدلالة أنفسهم: فعلـى الرغم من أنه يحق لنـا أن نجعل حدوسنا تقودنا عندمـا يتعلق الأمر بتحديـد أي المسائل التي سيكون من المهم طرحُها (مـا الافتراضات التـي يمكن أن تكـون مثمرة)، فإنـه لا يحـق لنا بأي حـال من الأحـوال أن نبني حدوسًا تعوّض الاستدلالات المعززة.

ويطرح ريمر سؤالًا محوريًّـا: هل نحن بحاجة إلى نظرية للاشتراك الدلالي؟

إذ يرى كثـير من الباحثين أنـه يمكن للتحليل الدلالي أن يستغنيَ عن نظرية دقيقة في الاشتراك الدلالي. فبحسب دولان وزملائه (2000) Dolan et ses collègues، علـى سبيـل المثال، لا تتوافر الكلمات على معـان خفية؛ أمّا بالنسبة إلى فيلمور وأتكنـس (2000) Fillmore et Atkins، فإنـه حتـى في صورة وجود تلك المعـاني، فإننا لا نتوافر علـى مقاييـس موضوعيـة، يمكـن بموجبهـا أن نُجـريَ تحليل المعـاني المختلفة للفظـة. أمّا ألوود (2003) Allwood، فيتحـدث عـن «إمكانـات المعنـى»[meaning potential]، ويدافـع عـن فكـرة توافـر كل كلمة على مـسترسل من المعاني، مـع ملاحظـة دور السيـاق في تحديـد الدلالات. فبالنسبة إلى هؤلاء الباحثين جميعًا، يبدو التمييز بين الكلمـات الأحادية الدلالـة والمشتركة الدلالة تمييـزًا خطـأً. مثلما يعـترف بذلك ألـوود تنبثق مـشاكل الاشتراك الـدلالي من افـتراض مبدئي مفـادُه أن المعـاني بنـى تمثيليـة لمواضيـع ذهنية يمكـن تمييزهـا. هـذا الافـتراض أضحـى محل نقاش أكثر فأكثر في علم الدلالة المعجمي المعاصر (Geeraerts1993, Cruse 2004). ومـن ثـم فـإن افتراض الاشتراك الدلالي يظلّ مُعطَّلًا. من هـذا المنظور، لا معنى لمحاولـة إيجاد حلٍّ للتحليل الـدلالي للكلمة. فـأن تكون كلمة متعـدّدة الدلالة أو أحاديـة الدلالة، وأن تكـون ذات أربعة معان أو خمسة معان، وغير ذلك من القضايا غير المفيدة، تتكـئ علـى افـتراضات مشكـوك في أمرهـا. إن الواقـع بالنسبـة إلى كثير من الباحثـين يتمثل في أن الكلمـات تتوافر على حقـول دلالية فضفاضة، وأنـه لا ينبغي اتخاذ قـرار في شأن اشتراك دلالة الكلمـة أو أحاديتها. إن مختلـف إمكانات الدلالة التـي تتوافـر عليهـا الكلمة يتـم تجميعهـا بشكل مختلف بحسب المقام الذي يُتلفَّظُ فيه بالكلمة، مع تفضيـل تحليل أحادية الدلالـة في بعض الحالات، وتحليـل الاشتراك الدلالي في حالات أخرى، وتلك نتيجة تعـود إلى مقالات تاغـي (1993) Tuggy وجيرارتـس (1993) Geeraerts. هـذه الفكرة توضّحهـا بيُـسر نظريـة مستويـات التجريد لدى تايلـور (2003: 161–167). فبحـسب تايلـور، لا يكون تمييز مختلف معاني الكلمة تمييزًا شرعيًّا مـا لم نـوضّح مستوى التجريـد أو مستوى المدخل المعجمـي، الذي يكـون التمييـز صالحًـا بالنسبة إليـه. فـلا يوجـد اشتراك دلالي أو أحادية دلالة بـشكل مطلـق، بـل ثمّـة اشتراك دلالي أو أحادية دلالـة بالنسبـة إلى مستـوى دقيق مـن التخطيط

المعجمي. إذ يمكن للمتكلم أن يدخل إلى التمثيل الدلالي لعبارة من العبارات على مستويات متعددة. ففي المستوى الأقل تجريدًا يكون المتكلم واعيًا بكل الاختلافات بين مراجع اللفظ، في حين أنه في المستوى الأكثر تجريدًا، لا يمكن النفاذ إلا إلى معنى واحد غامض وغير محدّد يجمع مراجع مختلفة من دون أي تمايُز داخلي بينها.

إن مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» من شأنه أن يختزل أهمية الاشتراك الدلالي، بتأكيد توافر كل الكلمات على هيكلة دلالية غير مستقرة، تتنوع بين الاشتراك الدلالي وأحادية الدلالة، تبعًا للمستوى الذي يُعتبر فيه تمثيل الكلمة الدلالي. وسيصبح الاشتراك الدلالي وظيفة مستوى في الشبكة المفهومية التي تتم معالجة المعنى عبرها، ومن ثم فإن قضية معرفة إذا ما كانت كلمة مشتركة اشتراكًا دلاليًّا أو أحادية الدلالية، تفقد كثيرًا من جدواها. ومع ذلك، فإنه يجب التركيز على نقطتين مهمتين. في المقام الأول، بالنسبة إلى كل مستوى تجريد، من الواضح أنه لا يُوجد سوى إمكانين: إمّا أن يتم تمثيل معنى الكلمة عبر ترجمة ميتالغوية أو يكون ثمّة تجمُّعٌ من الترجمات أو عبر ترجمات عدّة. ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بأحادية الدلالة؛ وفي الحالة الثانية يتعلق الأمر بالاشتراك الدلالي. فإشكالية الاشتراك الدلالية ليست خطأً البتّة، على النحو الذي يدّعيه بعض الباحثين. إن أحادية الدلالة والاشتراك الدلالي هما الإمكانان المنطقيان الوحيدان لهيكلة دلالية على مستوى تجريد معيّن.

إن مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» ليس مفهومًا إلا متى أمكن تحديد مختلف الترجمات الميتالغوية للكلمة (ويتابع جيرارتس Geeraerts 236 : 1993 استدلالًا قريبًا من ذلك). ومن دون شروح ميتالغوية تمثّل مختلف النقاط داخل مفهمة الكلمة، لا جدوى من الحديث عن مستويات التجريد: يجب أن توجد شروح ميتالغوية مسبقًا للتمكن من تحديد مستويات تجريد معجمي، على الرغم من أن الشروح التي نمثل عبرها معاني الكلمة تشكّل تحليلًا مبدئيًّا لاشتراك الكلمة الدلالي. ولنمثّل لذلك بالاسم الإنجليزي (ring)[1] إذ يمكن أن نقترح تفسيرين مختلفين لمعنى هذه الكلمة أ وب:

(أ) جرْس، دائرة، شيء مستدير

(ب) جرْس، صوت، دائرة، حلْقة، شبكة، عصابة (من الجواسيس، إلخ.).

إن للتحليلين كليْهما الامتداد نفسه، تقريبًا، ولكن عدد المعاني مختلف بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى عدد مختلف من مستويات التجريد المعجمي، التي يمكن معالجة معنى الكلمة في نطاقها. وكلما ارتفعت ترجمات الكلمة الميتالغوية عند البداية، ارتفع عدد مستويات التجريد. فكيف نعرف التحليل الأفضل، كيف نختار بين (أ) و(ب)؟ بالتأكيد، فإنّ ذلك يعود إلى التساؤل عن عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليها كلمة (ring): أي الواردة إلى مشكل الاشتراك الدلالي.

لقد اقتُرح مفهوم التجريد المعجمي حلًّا، أو قُلْ إنهاءً لمشكل الاشتراك الدلالي: إذ لم يعد

(1) يُخبرنا أحد المعاجم الثنائية (معجم المعاني الإلكتروني) أنّ هذه الكلمة تُترجم إلى اللغة العربية على النحو الآتي: (إطَار؛ جَرْس؛ جَمَاعَة؛ حَلْقَة؛ خَبْطَة؛ دَقّة؛ دَوِيّ؛ دائِرَة؛ زَرَدَة؛ زُمْرَة؛ صَدىً؛ صَوْت؛ طَوْق؛ طارَة؛ عِصَابَة؛ قَرْعَة؛ هَدير؛ هالَة).

مـن المهم تحديـد إذا ما كانـت كلمة مـا أحادية الدلالـة أو متعددة المعـاني؛ لأن كل الكلمات يمكن أن تكون الأمرّين معًا. مع ذلك، ومثلما تبيّنّا ذلك، فإنّ مفهوم «مستوى التجريد المعجمي» يقتضي أن يتوافـر لدينا تحليل دلالي سبق له أن حسم قضية عـدد معاني الكلمـة. وبعبارة أخرى، فـإن نظرية مستويـات التجريـد تفـترض المفهـوم ذاته الذي تزعم أنها تحلُّه.

مبدأ الدليـل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP) بوصفه تشخيصًا للاشتراك الدلالي

بالنسبـة إلى كل مستـوى تجريـد معجمـي في التحليـل الـدلالي للكلمـة، نحتـاج إذن إلى معيار لتحديـد إذا مـا كانت الكلمـة أحاديـة الدلالة أو متعـددة الـدلالات. لذلـك اقـتُرح مبـدأ الدليـل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP): عندما لا نعـرف هـل نحـن إزاء أحاديـة في الدلالـة أم إزاء تعـدد للـدلالات، في التمثيل الـدلالي للوحدة اللسانيـة، فإنـه يمكننا أن نبتَّ بفحـص إمكاناته التركيبية أو التوزيعية. فمنذ 1897، لاحظ بريال (Bréal) أن مختلف معاني الكلمات تقترن أحيانًا مـع اختلافات على المستوى الصرفي. من ذلك أن الصفة (bon) [طيّـب، جيّد] في الفرنسية يعني في سيـاق التفضيـل (better) الإنجليـزي، ولكن صيغـة التفضيـل المطلـق (plus bon) لها معنى (plusniais) [بمعنى الساذج، الأبله] (147-8 : [1897] 1924):

ولقـد لاحظ كاتـب من كتّـاب القـرن السابع عشر يُدعى [نيكولا أندري] (NicolasAndry) أن صيغـة التفضيل لـ(bon) هـي (meilleur)، إلا أنهـا اقترنـت بدلالـة سلبيـة، إذ تـدل علـى «الساذج، الغبيّ»، مثلما في المثال الآتي:

«Vous vous étonnez, dites-vous, qu'il ait été assez bon pour croire toutes ces choses; et moi, je vous trouve encore bien plus bon de vous imaginer qu'il les ait crues»[1].

إن التمييـزات من هذا القبيل تظل موجودة في كل مـكان. ولنا أن نرى في مبـدأ الدليل التركيبيّ علـى الاشتراك الـدلاليّ (PSP) تطبيقًا تركيبيًّا للتفكير نفسه.

ولنا الفرصة لاستحضار مبدأ الدليل التركيبيّ علـى الاشتراك الدلاليّ (PSP) خصوصًا عندما لا تكـون لدينا معايير حدسيـة لتحديد الاشتراك الـدلالي للكلمة أو أحاديتهـا الدلالية. فليس ذلك المبـدأ بالمعيـار الأوّل الـذي نستعملـه للاشتراك الـدلالي: الأغلـب أننـا لا نستدعـي مبـدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP) إلّا بوصفه خيارًا أخيرًا، حيـث لا توجد معايير أخرى كافية. ومثلمـا رأينا ذلك في تحليل غودار (Goddard)، فإن مبدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP) يُثبـت منفعة مخـصوصة للألـسن التي يستخـدم فيهـا المتكلـم مفـردات ميتالغويـة أقل تداوُلًا، وهي ألـسن بالنسبة إليها ثمة عدم إمكان الرجوع إلى حدوس المتكلمين.

وكمـا لـو أن الأمر يتعلـق بلغـة البتجتجنتجرا (Pitjatjantjara)[2]، حيـث لا تتوافـر مقولـةٌ

(1) «هل تتعجّب، من أنه ساذج إلى درجة أنه صدّق كل هذه الأمور؛ وأنا أرى أنك أكثر سذاجةً منه إن تصوّرت أنه صدّقها».

(2) لغة يستعملهاالشعب الذي يسكن الصحراء الأسترالية الوسطى.

«للدلالة» أو «للمعنى» مماثلةٌ لما نستعمله بشكل طبيعي في اللغة الفرنسية أو اللغة الإنجليزية، فإنه لا يمكن لنا أن نطلب من المتكلمين أن يُفيدونا عن عدد المعاني المختلفة التي تتوافر عليها الكلمة. فحتى إن كان هذا السؤال ممكنًا في لغة البتجتجنتجرا، فإن أيّ إجابة لن تكون نهائية، مثلما وضّح ذلك ديكرو (1984)، ولكنها ستكون، على كل حال، نقطة انطلاق نافعة.

أمّا من حيث كون مبدأ الدّليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP) افتراضًا اختباريًّا، فإنّه يجب أن يكون قابلًا للدحض. فكيف ندحضه؟ في مقالة مهمة جدًّا حدّد هدسن وغيره (Hudson et al, 1996) مترادفات تندمج في أبنية تركيبية مختلفة؛ من ذلك، أنّ العناصر الآتية: (likely) و(probable) وكذلك (should) و(ought)، هي بحسب الباحثين، مترادفات في اللغة الإنجليزية، ولكنّ ذلك لا يمنع من أن يكون لها نظم تركيبيّ مختلف تمام الاختلاف، بالإضافة إلى الاختلافات المَقوليّة بين بعضها:

a. He is likely/*probable to fail.
'قد يفشل.'

b. I should/*ought go now.
'عليّ أن أذهب الآن.'

c. I ought/*should to go now
'عليّ أن أذهب الآن.'

فلْنقبل وقتيًّا، أن هذه الكلمات مترادفة (الأمر الذي لا يُقبل تمام القبول)، فإن كونها تشارك في أبنية مختلفة، يبيّن بطريقة واضحة أن الدلالية ذاتها يمكن تحقيقها عبر اختلاف بنائي، عندما يتجلى ذلك الاختلاف في شكل عجممات/مفردات مختلفة. وهذا يمثّل دحضًا لمبدأ عدم الترادف عند غولدبرغ، ولكنه لا يمثّل دحضًا لمبدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP) الذي يتعلّق بالعلاقة بين المعنى والإمكان التّركيبيّ داخل العجمم/المفردة نفسه (ـا).

إنّ الوسيلة الوحيدة المقنعة لدحض مبدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP)، تتمثل في البرهنة على أنّه ثمّة كلمات تمثّل إمكانات للبناء التّركيبيّ، ولكن من غير الممكن بالنسبة إليها تحديد اختلاف دلاليّ يرتبط بكلّ خيار تركيبيّ[1].

وهذا بالضبط النقد الذي يوجهه بعض من تولّى إعادة قراءة المسألة ممن تتفق وجهات نظرهم معمقالة ريمر.

وقبل المرور إلى الأمثلة ينبغي إبراز مظهر مهمّ للتمشّي الذي يتبعه ريمر. إن التحليل الدلالي الذي يعتمده، يظل في مستوى وصفي خالص؛ الوصف الميتادلالي للمعاني المشتركة الذي يُزيح كل مسعى للشّكلنة. مثل الأغلبية الساحقة للبحوث في هذا الموضوع، يقع عرض هذه المعاني في إطار «ملاحظة»، أي إطار يستعمل اللغة الطبيعية ذاتها، بوصفها اللغة الواصفة. هذا التمشي قد يستدعي

(1) ولْنفحص البنية المنطقية لهذا الاستدلال. هدفنا هو دحض مبدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP)، ولسنا مجبرين على تقديم حالات لا يكون فيها اختلاف بنائي ذا أثر دلالي. ولا يقتضي ذلك، من ثم، أن الكلمة المعنية ليست مشتركة الدلالة. إن الاستدلال المقدَّم ههنا لا يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة مفادها أن حضور سياقات مختلفة للعبارة نفسها لا يؤدي بالضرورة إلى جعلها قائمة على الاشتراك الدلالي. من المؤكد أن هذا الاستنتاج لا يُقصي إمكان أن يفرض تحليل الاشتراك الدلالي نفسه لأسباب أخرى. ففي تحليل الاشتراك الدلالي، مثلما هو الحال بالنسبة إلى البحوث الدلالية، يجب الاعتراف بأننا نتعامل مع ظواهر شديدة التعقد، وبأن نجاعة كل منهج استكشافي لا تُعتمد إلا بأخذ عوامل أخرى كثيرة بعين الاعتبار.

نقدًا: كيف يتـمّ تحليل دلالية لفظ دون عرض لغة واصفة مؤسسة تستعمل بوصفها وسيطًا للتحليل؟ ولاعتمـاد اشتراك لفـظ مـا أو أحاديّتـه دلاليًّـا، ألا يجدر بنا أن نقترح إطارَ تحليل دلاليّ دقيقًا؟

إنّ هذا النقد مغلوط؛ لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي الملاحظـات الدلاليّة قبل النّظريّة في جريان البحث عن الاشتراك الدلالي. إنّ كلّ نظرية دلالية تتأسّس على قاعدة ملاحظات من طبيعة قبل نظريـة، تعكس حدوس المتكلمين الأصليين الدلالية. ومن النافل القـول إن هدف النظرية الدلالية يجب أن يتجـاوز هـذا المستـوى الأساسي، ولكـن ذلك لا يعكس عدم اعتماد الملاحظات الدلالية التي أُجريت في ذلـك المستـوى[1]. بـل علـى العكس مـن ذلك، فبفضل ملاءمة الحـدوس الدلالية، المُعبَّر عنها في اللغـة الطبيعية، يمكننا أن نحكـم على إطار تحليل نظـري بأنه بُني على أسس مُحكمة[2]. ومن ثم فإن استعمال لغة طبيعية أداةً للتحليل الدلالي، يظل أمرًا مشروعًا. فالملاحظات الدلالية عند البداية هي أمر لا غنى عنه لتطوير نظرية دلالية أكثر اكتمالًا. ومثل كل تحليل دلالي، فإنّ دراسة الاشتراك الدلالي تجد نقطـة ارتكازهـا في البدايـة إمّا في تمشٍّ تنظيريٍّ متمحـور حول التركيـز علـى ميتالغـة اصطناعية متخـصصة، وإمّـا في ملاحظـة ووصف مفـصّل للمعطيات بواسطة لغة طبيعية. وسيكون أمرًا مُعلّلًا أن نلحّ على الأولوية الضرورية لميتالغة جاهزة سلفًا لتحليل الاشتراك الدلالي تحليلًا صحيحًا، إلحاحَنا علـى تأسيـس ميتالغة دلاليـة تأسيـسًا جيّدًا. وفي الحالتين كلتيهما، فـإن تطورًا سيتحقق عبر جدلية بـين النظرية والملاحظة. وإن غياب الميتالغة الثابتة لا يقدّم تسويةً للبحث الحـالي لصالح مبدأ الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP).

وبعـد أن عـرض ريمـر خيـارات الصيغـة (diathèse) التـي رأى أنهـا توفـر عيّنـة واسعـة لحـالات لا يتوافق فيها الخيـار التركيبي في شيء مـع اختلاف المعنـى، وعـرض خيـارات المطابقة في العـدد، وعرض خيارات بعـض الظروف، عبر أمثلة مـن اللغة الإنجليزية، انتهـى إلى أنه يمكن استقـراء عيّنـات مـن الوضعيات التـي لا يترافق فيها الاختلاف التركيبي مع أي اختلاف في المعنى بالنسبة إلى الكلمة التي تمثّل ذلك الاختلاف.

واستعرض ريمر ثلاثة احتمالات تتعلّق بالدليل التركيبي على الاشتراك الدلاليّ:

- الاحتمـال الأوّل: أن يتـمّ التخلّـي عـن الدليـل التركيبي على الاشتراك الدلالي تخلّيًا تامًّا،
- الاحتمـال الثـاني: أن يتـمّ تجويـد ذلك الدليل؛ للهروب من الأمثلة المضادّة التي قد تعرض له،
- الاحتمال الثالث: أن يتمّ اقتراح إجراءات أخرى توضّح سبب عدم انطبـاق ذلك الدليل (PSP) على وضعيّات معيّنة.

وقـد ترك ريمـر أمـر الحـسم للمدافعين عن الدليل التركيبيّ على الاشتراك الدلاليّ (PSP). أمّـا هو فقـد ارتـأى أن الأمثلة المـضادّة، هي من الكثرة بحيث تدعوه إلى تـرك الأخذ بإقامة ذلك الدليـل التركيبي عنـد دراسة الاشتراك الدلالي. وبيّن ريمر أن هذا الدليل التركيبي لا يوفر التسويغ

(1) يُنظر ريمر (2005) من أجل تعليل أكثر تفصيلًا.
(2) وهذا لا يقتضي بالمرّة أن نظرية دلالية ما تم اعتمادها، يمكن أن تعدِّل الحدوس الدلالية الممكنة، والتي يبدو بعضها خادعًا.

المزعوم للاشتراك الدلالي. ولا يرى له من فضل، فهو شأنه شأن قائمة طويلة من معايير الاشتراك الدلالي التي تبيَّن أنها غير كافية. ويستشهد برأي باحثين كثر منهم (جيرارتس Geeraertsوألوود Allwood، وغيرهما) القائل إن أيّ اختبار للاشتراك الدلالي، على النحو الذي جرى في الأدبيات، سواء أكان اختبارًا منطقيًّا أو توزيعيًّا أو تعريفيًّا أو إحاليًّا أو تركيبيًّا، لم يتمّ تأكيد أنه كافٍ. فجميع هذه الاختبارات تفشل، من دون استثناء. فهل يترتّب على ذلك أنه علينا أن نُنكر الاشتراك الدلالي مقولةً من مقولات التحليل الدلاليّ؟ الإجابة أنه: ليس بالضرورة؛ فإذا تهيّأت لنا نظرية مقنعة، فكونها تتطلب تحليلًا بموجبه تكون بعض الكلمات مشتركة اشتراكًا دلاليًّا، أمر يمكن له أن يُشكِّل في حد ذاته سببًا كافيًا لوجود تلك النظرية. وإذا أظهر تحليلٌ ما اهتمامًا نظريًّا كبيرًا، وإذا مكّن ذلك التحليل من تفسير كثير من المعطيات الاختبارية، فإنه ليس خطأً حقيقيًّا أن يطلب ذلك التحليلُ بعض المصادرات التي لا يمكن تعليلها بشكل مستقلّ[1]. وبعبارة أخرى، يواصل ريمر،[2] فقد يرتكز تعليل الاشتراك الدلالي على نجاعة النظرية التي يمثل جزءًا منها وعلى نجاحها الإجمالي. ويعدّ ريمر فشل النظريات الدلالية المعاصرة ومعظمها نظريات واقعية، في تعليل الاشتراك الدلالي، أمرًا مُزعجًا. أمّا من منظور أداتي فيعدّ ريمر الفشل أقلّ خطورةً[3].

(1) Riemer, La conception syntaxique de la polysémie: une critique, op. cit.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

بيبليوغرافيا

العربية:

- صابر الحباشة (2015أ) المشترك الدّلاليّ في اللّغة العربيّة: مقاربة عرفانيّة معجميّة، بيروت: دار الكتاب الجديد المتّحدة.
- صابر الحباشة (2015ب) قضايا في السيمياء والدلالة،عمّان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الأجنبية:

- Allwood, J. 2003. Meaning potentials and context: Some consequences for the analysis of variation in meaning. In: Cuyckens, H., R. Dirven, & J. Taylor (eds) Cognitive Approaches to Lexical Semantics. Berlin: Mouton de Gruyter, 29-65.
- Betote, AkwaDoumbe (2002) Les emplois du mot raison, entre singularitéetrégularité. In: Langue française. N°133, pp. 54-62.
- Bolinger, D. 1968. Entailment and the meaning of structures. Glossa2 : 119–127.
- Bréal, M. 1924 [1897]. Essai de sémantique. Paris: Hachette.
- Brisard, Frank, Gert Van Rillaer et SandraDominiek (2001) Processing Polysemous,Homonymous, and Vague Adjectives,Cuyckens et Zawada (dir.), Polysemy inCognitive Linguistics, Selected papersfrom the Fifth International CognitiveLinguistics Conference, Amsterdam, JohnBenjamins Publishing Co, p. 261-283.
- Carr, P. 1990. Linguistic realities. An autonomist metatheory for the generative enterprise. Cambridge: Cambridge University Press.
- Chomsky, N. 1964. Current issues in linguistic theory. The Hague: Mouton.
- Clark, E. V. 1987. The principle of contrast: a constraint on language acquisition. In :MacWhinney, B. (ed.) Mechanisms of language acquisition. Hillsdale: Lawrence Erlbaum, 1-33.

- Hovav, M. & B. Levin. 1998. Building verb meanings. In: Butt, M. & W. Geuder (eds.) The projection of arguments. Lexical and compositional factors. Stanford: CSLI, 97-134.
- Hudson, R., A. Rosta, J. Holmes & N. Gisborne. 1996. Synonyms and syntax. Journal of Linguistics 32: 439-446
- Jackendoff, R. 1996. Conceptual semantics and cognitive linguistics. Cognitive Linguistics 7: 93-129.
- Lehrer, Adrienne (2003) Polysemy in derivationnal affixes, Nerlich et al. (dir.), Polysemy: flexible patterns in mind and language, Berlin/New York, Mouton de Gruyter, p. 219-232.
- Levin, B., & M. Hovav. 1992. The Lexical Semantics of Verbs of Motion: The Perspective from Unaccusativity. In : Roca, I. (ed.) Thematic structure: Its role in grammar. Berlin: Foris, 247-269.
- Levin, B. & S. Pinker (eds). 1992. Lexical and conceptual semantics. Oxford: Blackwell.
- Peeters, B. 2012. L'interculturelservi à la sauce MSN, ou À quoi sert la métalanguesémantiquenaturelle?In : Auger, N., F. Demougin& C. Béal (eds) Les enjeux de la communication interculturelle. Montpellier: Presses universitaires de Montpellier / Maison des Sciences Humaines.
- Pustejovsky, J. 1995. The generative lexicon. Cambridge, MA: MIT Press.
- Rastier, François, 2014, La polysémie existe-t-elle? quelques doutes constructifs, Etudes Romanes deBRNO, vol.35, n°1.
- Rémi-Giraud, S. & L. Panier (eds). 2003. La polysémieoul'empire des sens.Lexique, discours, représentations. Lyon: Presses universitaires de Lyon.
- Ricœur, P. 1975. La métaphore vive. Paris: Seuil.
- Riemer, N. 2005. The Semantics of Polysemy: Reading meaning in English and Warlpiri. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Cruse, A. 2004. Meaning in language. Oxford: Oxford University Press.
- Dixon, R. 1991. A new approach to English grammar, on semantic principles. Oxford: Oxford University Press.
- Dolan, W., L. Vanderwende& S. Richardson. 2000. Polysemy in a broad-coverage natural language processing system. In :Ravin, Y. & C. Leacock (eds) Polysemy. Theoretical and Computational Approaches. Oxford: Oxford University Press, 178-204.
- Ducrot, O. 1984. Le dire et le dit. Paris: Gallimard.
- Durkin, K. & J. Manning. 1989. Polysemy and the subjective lexicon: Semantic relatedness and the salience of intraword senses. Journal of Psycholinguistic Research 18: 577-612.
- Evans, N. & D. Wilkins. 2000. In the mind's ear: the semantic extension of perception verbs in Australian languages. Language 76: 546-592
- Fillmore, C. & B. Atkins. 2000. Describing polysemy: the case of crawl. In: Ravin, Y. & C. Leacock (eds.) Polysemy. Theoretical and Computational Approaches. Oxford: Oxford UniversityPress, 91-110.
- François, J. 2007. Pour unecartographie de la polysémieverbale. Leeuven: Peeters.
- Geeraerts, D. 1993. Vagueness's puzzles, polysemy's vagaries. Cognitive Linguistics 4: 223-272.
- Geeraerts, D. 2010. Theories of lexical semantics. Oxford: Oxford University Press.
- Goddard, C. 1991. Testing the translatability of semantic primitives into an Australian Aboriginal language. Anthropological Linguistics 33: 31-56.
- Goldberg, A. 1995. Constructions: a construction grammar approach to argument structure. Chicago: University of Chicago Press.
- Goldberg, A. 2006. Constructions at work: The nature of generalization in language. Oxford: Oxford University Press.

- Riemer, N. 2006. Reductive Paraphrase and Meaning: A Critique of Wierzbickian Semantics. Linguistics and Philosophy 29: 347-379.
- Riemer, Nick, (2011) La conception syntaxique de la polysémie :une critique, Revue de l'Associationfrançaise de linguistique cognitive, vol.6.
- Steffens, Marie, (2011) Qu'est-ce que la polysémie? versune nouvelle définition de la polysémie, Langues et linguistique, numérospécialJournées de linguistique, p. 159-169. InitialementparudansJournées de linguistique. Actes du XXIIecolloque, Quebec, Centre international de recherche sur les activitéslangagières, 2008, p. 187-200.
- Taylor, J. 1996. On running and jogging. Cognitive Linguistics 7: 21-34.
- Taylor, J. 2003. Linguistic categorization (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press.
- Tuggy, D. 1993. Ambiguity, polysemy, and vagueness. Cognitive Linguistics 4: 273-290.
- Tyler, A. & V. Evans. 2001. Reconsidering prepositional polysemy networks: the case of over. Language 77: 724-765.
- Vanhove, M. (ed.). 2008. From polysemy to semantic change. Amsterdam: Benjamins.
- Wierzbicka, A. 1985. Lexicography and Conceptual Analysis, Ann Arbor: Karoma Publishers.
- Wierzbicka, A. 1996. Semantics. Primes and universals. Oxford: Oxford University Press.